مركز حمورابي

أزمة المياه في العراق : تحديات سياسية وبيئية.

أزمة المياه في العراق : تحديات سياسية وبيئية.

منصة الطاولة المستديرة للشؤون السياسية – R.T.P.A

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

16 نيسان **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

تمثل المياه الشريان الحيوي لجسد الدولة انطلاقا من اهميتها الأساسية في حياة الأنسان، حيث كانت ولا تزال وستبقى السبب الرئيس في نشوء أولى الحضارات وأقدمها الا وهي حضارة "وادي الرافدين". وحضارة وادي النيل وغيرهما , فلها أهمية كبيرة في جوانب متعددة من حياة الشعوب والأمم، وزادت أهميتها في العصر الحديث بعد تزايد الحاجة لها تبعا لتوسع انشطة الصناعة والزراعة وزيادة نسبة السكان من جهة واتساع موجات الجفاف والتغيرات المناخية والبيئية من جهة اخرى يعتمد العراق على نهري "دجلة والفرات" بشكل رئيسي لتوفير المياه، وكلا النهرين لهم منابع رئيسية في تركيا. إذ يدخل نهر "دجلة" بشكل شبه مباشر من الأراضي التركية نحو الأراضي العراقية ولهُ روافد مغذية من إيران، أما نهر الفرات فيمر بالأراضي السورية قادماً من تركيا وينتهي عند الخليج العربي قاطعاً مسافة بحدود ١٢٠٠ كيلومتر داخل الأراضي العراقية.

تعد أزمة المياه واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الدولة العراقية في الوقت الحالي، إذ يتعرض البلد لأزمة كبيرة ومستمرة تهدد استقراره السياسي والبيئي والاقتصادي , وأزمة المياه هذهِ ليست بالجديدة وإنما لها جذور تاريخية بسبب كونها مياه مشتركة دولية، فبدأت الأزمة منذ سبعينيات القرن الماضي نتيجة توجه تركيا وسوريا الى بناء المنشآت المائية على مجرى النهرين، حيث قبل هذهِ الفترة الزمنية "السبعينيات" لم تكن هنالك منشآت رئيسية على مجرى النهرين في كل من تركيا وسوريا. وكان العراق البلد الوحيد الذي أقام منشآت مائية لغرض السيطرة على حوادث الفيضانات وكذلك الإستفادة من المياه للأغراض الزراعية والإروائية. كما أن إيران في تلك الفترة أيضاً لم تكن مهتمة بإستخدام مياه روافد نهر "دجلة" كوسيلة ضغط لتحقيق مصالح سياسية، بل كانت تصب أهتمامها على مياه الخليج العربي وإحتسابه "خليجاً فارسياً" نظراً لأهمية التوسع بمسافة المياه الدولية.

وهذا لا يعني بأن التفاهمات ومشكلات تقسيم الحصص المائية لم تكن قائمة قبل سبعينيات القرن الماضي، فمنذ سقوط الدولة العثمانية وحصول كلاً من العراق وسوريا على الإستقلال أصبح نهري "دجلة والفرات" نهريين دوليين. ولهذا السبب عُقدت العديد من الإتفاقيات لتحديد الحصص المائية لكل بلد، منها إتفاقية عُقدت عام ١٩٢٠ بين دولتي الإنتداب "بريطانيا وفرنسا" تضمنت نصوصها تشكيل لجنة خبراء بين الدولتين لدراسة أي مشروع يقام على نهر الفرات في الجانب السوري (منطقة الإنتداب الفرنسي) قبل تنفيذه، لمراجعة بيانات وترتيبات نقص المياه التي من الممكن أن تضر العراق (منطقة الإنتداب البريطاني).

وكذلك تم التطرق لمسألة الحصص المائية في معاهدة "لوزان" المُنعقدة في سويسرا عام ١٩٢٣ بين كل من تركيا ودول الإنتداب "بريطانيا وفرنسا". وبعد الإستقلال عُقدت معاهدة صداقة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ وتضمنت أيضاً مناقشة بين البلدين لتنظيم جريان مياه النهرين، وإلتزام تركيا بتزويد العراق ببيانات تخص مناسيب النهرين بشكل يومي وتقارير شهرية كذلك. بالإضافة الى إطلاع العراق على أية مشاريع تقام على النهرين من قبل الجانب التركي، لمراجعة تأثير هذهِ الأعمال وكيفية خدمتها لمصالح البلدين. وأستمرت المعاهدات والإتفاقيات لغاية السبعينيات حتى قررت كل من تركيا وسوريا إقامة مشاريع ومنشآت مائية، دون الإهتمام لتأثيراتها السلبية على العراق وحصتهِ المائية.

عملت تركيا بشكل حثيث بالإضافة الى إيران على إستخدام المياه كعامل إستراتيجي لتعزيز مكانتي الدولتين وأهميتهما دولياً وإقليمياً، وكانت أول محاولات الإستخدام من قبل الجانب التركي كما ذُكر أعلاه في إقامة مشاريع على النهرين ومنها مشاريع توسعة حوضي "دجلة والفرات". أما الجانب الإيراني فقد قام بتغيير مجرى الكثير من الروافد المائية نحو المحافظات الإيرانية الغربية وقطع روافد غيرها من المغذيات لنهر "دجلة"، مما تسبب بفقدان نهر "دجلة" ل٩٠% من روافده المغذية. وفي ذلك مخالفة للقوانين الدولية من الجانبين التركي والإيراني كون المياه المشتركة بين العراق وتركيا وإيران مياه دولية وتوزع بحصص رسمية لكل دولة.

تفاقمت هذهِ الأزمة نتيجة ضعف التعامل من قبل الجانب الحكومي العراقي مع دول الجوار وقلة المباحثات بملف المياه هذا، حتى وصل الحال الى أن يحصل العراق على ٢٥% فقط من حصتهِ المائية من إيران و٣٥% فقط من الجانب التركي بحسب تصريح من وزارة الموارد المائية العراقية عام ٢٠٢٢. وهذهِ الحصص القليلة افضى الى تراجع حصة الفرد العراقي المائية من ٢٣٨٩ متر مكعب عام ٢٠١٩ الى ٣٤٨ متر مكعب عام ٢٠٢٣، وبذلك خسر العراق ما يقارب ٧٠% من حصته المائية الدولية من كلا الجانبين التركي والإيراني.

يُعزى وصول الأزمة الى ما هو عليه لأسباب عدة منها :

١-ضعف وتهاون الجانب الحكومي في التعامل مع الأزمة بشكل صحيح، وهذا هو السبب الأهم والرئيسي في تفاقم الأزمة. إذ لم تعمل الحكومات المتتالية بعد العام ٢٠٠٣ على التعامل جدياً مع ملف المياه وخطره القريب والمُنذر بالجفاف. وذلك يعود لغياب قوة القرار وتشتت الأهواء السياسية التي تميل كلٌ منها بالقرار الى إحدى دول الجوار أو المنطقة، بالإضافة الى هيمنة الفساد على وزارات الدولة ومن ضمنها وزارتي البيئة والموارد المائية الرئيستين في هذا الملف.

٢-تلف البنية التحتية لمرافق المياه في العراق، إذ لم يتم صيانة العديد من المنشآت المائية المبنية قديماً كذلك لم يتم بناء أي منشآت مائية جديدة بعد عام ٢٠٠٣. وهذا بسبب الإهمال ونقص التمويل لمشاريع وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة.

٣-غياب الوعي البيئي لدى أغلبية أفراد المجتمع العراقي، بما يؤدي الى هدر كميات كبيرة من المياه دون أدنى إهتمام لخطر الجفاف المحدق بالعراق.

٤-التغيرات المناخية التي أثرت بشكل سلبي على نسبة المياه في العراق نتيجة إنخفاض نسبة الأمطار والمياه الجوفية، ويرجع ذلك لقلة المساحات الخضراء وزيادة التصحر في أغلب محافظات البلد. الأمر الذي جعل الأجواء العراقية حارة وجافة وترابية أغلب أوقات السنة.

يواجه العراق تحديات كبيرة في ضل وجود هذهِ الأزمة التي لها تأثيرات سلبية عدة منها :

١-التأثير على صحة أفراد المجتمع العامة بسبب نقص المياه النظيفة، وهذا الأمر يؤدي لإنتشار الأمراض المائية العديدة ك "الكوليرا والملاريا والإلتهابات المختلفة" وغيرها.

٢-التأثير على قطاعي الزراعة والصناعة إذ تذهب نسبة ٨٥% من حصة العراق المائية لقطاع الزراعة، كما تؤدي لخفض الإنتاجية في القطاع الصناعي وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج وكلفة المنتج.

٣-التأثير على الإستقرار السياسي والإجتماعي، إذ من الممكن أن تؤدي هذهِ الأزمة الى خلافات دولية مع كل من تركيا وإيران مما يسبب أزمات سياسية أخرى تواجه البلد، أما الإستقرار الداخلي فسيواجه إحتجاجات وإضطرابات عديدة للمطالبة بالمياه التي لم تستطع الحكومة توفيرها. وهذا ما حدث عام ٢٠١٨ في محافظة البصرة وفي سنوات ومحافظات أخرى عديدة.

وعليه يجب أن تتخذ الحكومة حلول واقعية وجذرية لهذهِ الأزمة وعلى مستويين مختلفين "خارجي وداخلي".
فعلى المستوى الخارجي يجب أن تتظافر الجهود لتعزيز لغة الحوار والتعاون الإقليمي مع دول الجوار لإدارة ملف المياه بشكل صحيح، وتعمل على ذلك من خلال إستخدام الطرق الدبلوماسية وإستخدام الضغوطات المختلفة سياسية كانت أم إقتصادية على كلٍ من تركيا وإيران وكذلك سوريا لأطلاق حصص العراق المائية. وإن لم يتم الإتفاق بالمباحثات والمعاهدات يتم اللجوء الى المجتمع الدولي ومحكمة العدل الدولية لطلب التدخل للحصول عل الحصة المائية الدولية للعراق.
أما على المستوى الداخلي فيجب العمل على توحيد القرار العراقي وعدم تشتيته من خلال حل المشكلات المختلفة بين الأحزاب والقيادات السياسية العراقية وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، لخلق حالة من القوة التي تدعم القرار الخارجي وهذا الأمر يقوي من موقف العراق أثناء المفاوضات الخاصة بملف المياه ويعزز كذلك من ثقة أصحاب القرار بإدارة الملف بشكل صحيح. كما يجب التوجه نحو الإستثمار في تحليه مياه "شط العرب" المالحة لتوفير كمية مناسبة للمحافظات الجنوبية القريبة من "شط العرب"، وأيضاً توظيف جهود الحكومة المختلفة لإدارة وعمل مشاريع مائية ومنشآت على النهرين ك "توسيع حوض النهرين وإقامة سدود وبناء بحيرات وحفر أنهار فرعية". بالإضافة لوضع منشآت خاصة لتصفية مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار لإعادة أستخدامها بشكل مستدام. وهذهِ التنمية والحلول لا تمثل حل نهائي وليس لها فائدة كبيرة ما لم يتم توعية المواطنين بيئياً وحثهم على عدم هدر المياه إن كان في حياتهم اليومية أو في أعمالهم الزراعية والصناعية، وتوجيه الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي لإستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة "بالري" كالري بالتقطير وغيرها بعد توفير آليات هذهِ التقنيات من قبل الحكومة ودعم إستخدامها من قبل الفلاحين.

بهذهِ الحلول فرصة كبيرة للحكومات الحالية أو القادمة لتبني إستراتيجة شاملة وتعاون كبير بين الحكومة العراقية والمجتمع لتحقيق تنمية مستدامة في الجانب المائي، وفي ذلك ضمان لتوفير المياه العذبة والنظيفة بحصص كافية لجميع السكان، و درء لمخاطر الجفاف التي تواجه البلد بالسنوات الأخيرة. كما سيتم تصحيح مسار العلاقات الخارجية الإقليمية والدولية مع دول الجوار وغيرها، مما يعزز موقف العراق دولياً في مواجهة الأزمات المختلفة والعديدة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية